الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
26 December 2000
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال .....(غواتيمالا)

ثم: السيد بارك هاي - يون (نائب الرئيس) ..... (جمهورية كوريا)

ثم: السيدة دينتش (نائبة الرئيس) .....(كرواتيا)

المحتويات

الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإنشاء لجنة الخدمة المدنية الدولية

بيان رئيس اللجنة الخامسة

بيان رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية

البند ١١٥ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-73362 (A)
0073362

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإنشاء لجنة الخدمة المدنية الدولية

بيان رئيس اللجنة الخامسة

بيان رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية

١ - **الرئيس:** أشار إلى أنه في حين أن الأمين قد عرض توا مشروع لإصلاح إدارة الموارد البشرية، نظرا لأن الموظفين يمثلون بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة أسمى ما تملكه ومن المهم أن يتوفر للأمانة العامة موظفون ذوي كفاءة.

٢ - وأردف قائلا إن الطريق الذي كان يتعين السير فيه طويل جدا قبل الوصول إلى تحقيق تواجد خدمة مدنية دولية مستقلة، تتمتع بالكفاءة والنزاهة، وتحركها المبادئ النبيلة للميثاق. وفي الواقع، كان في الإمكان إما تكليف إحدى الحكومات بصفة مؤقتة بوظائف الأمانة أو إنشاء أمانة حكومية دولية يلحق بها موظفين من الدول الأعضاء. ومنذ إنشائها، في عام ١٩٤٥، احتاجت منظمة الأمم المتحدة إلى إطار تنظيمي غير متحيز إذ أنها كانت تريد عرض شروط خدمة كفيلة باجتذاب أعلى كفاءة ممكنة وكفالة المساواة في معاملة الموظفين أيا كان مكان العمل الذي انتدبوا له. وظهر بذلك في عام ١٩٤٦ مفهوم النظام الموحد وأنشأت الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ اللجنة الاستشارية للخدمة المدنية الدولية، والتي خلفتها، منذ ٢٥ عاما، لجنة الخدمة المدنية الدولية.

٣ - واسترسل قائلا إن لجنة الخدمة المدنية الدولية تنير بآرائها التقنية مناقشات اللجنة الخامسة حول شروط خدمة الموظفين التابعين للنظام الموحد. وهي تضطلع في هذا المجال بدور هام بسبب صلتها بالجمعية العامة. وتؤدي السلطة الأدبية التي تتمتع بها إلى تيسير تسوية الخلافات التي تثور أحيانا بين الدول الأعضاء والمنظمات والموظفين. ويتعين علينا أيضا التفكير في التدابير التي يتعين اتخاذها لتكييف وتعزيز اللجنة ورفعها إلى درجة الامتياز التي نتوقعها منها، وهو ما ستتاح لنا فرصة عمله خلال دراسة تقرير الأمين العام المتعلق بتعزيز الخدمة المدنية الدولية (A/55/526).

٤ - **السيد بلحاج عمر** (رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية): ألقي الضوء على ٢٥ عاما هي مدة تواجد لجنة الخدمة المدنية الدولية، وأشار إلى أن العالم الذي تعمل فيه اليوم المنظمات الدولية قد تطور بتأثير العولمة والمنافسة التي تتزايد حدة، والتي تفرض تكييف النظام الموحد، حتى إذا ظل متشابها في بعض الجوانب، لأن ضرورة تنسيق وتنظيم شروط الخدمة المدنية الدولية لم تختف بعد. وأعرب عن اعتقاده أن اللجنة نجحت في مواجهة مجموعة متنوعة من المنظمات التي تطبق النظام الموحد في الأخذ بنهج متباين وإقامة توازن عادل بين ضرورة التنظيم والتنسيق وضرورة الاحتفاظ بقدرات التدخل وبقدر من المرونة.

٥ - وأضاف قائلا إن ٢٥ عاما قد مضت منذ أن حلت لجنة الخدمة المدنية الدولية محل اللجنة الاستشارية للخدمة المدنية الدولية، وأنشئت على أساس مفهوم أن تكون لجنة تقنية مستقلة تشجع تبادل الآراء بين الدول الأعضاء والمنظمات والموظفين. واجتهدت بصفة مستمرة على أن تضفي المزيد من الشفافية على قراراتها. وتمثل دورها مع ذلك في اتخاذ قرارات فنية تستند إلى بيانات موضوعية، وليس في إمكانها على الدوام إرضاء جميع المتحاورين معها، ومن هنا تنشأ المصاعب أمامها. ومع ذلك، ونظرا لأن ما يحركها هو الحرص الدائم على الحفاظ على تماسك النظام الموحد، فقد نجحت اللجنة في الإبقاء على الحوار، بتشجيع من الجمعية العامة، التي أثنت على كفاءتها وعدم تحيزها وأكدت مجددا دورها الرئيسي في مجال التنسيق.

٦ - واستطرد قائلا إن لجنة الخدمة المدنية الدولية تشعر بالفخر بصفة خاصة للدور الذي اضطلعت به في إنشاء خدمة مدنية دولية حقيقية تشترك في قيم وأهداف موحدة. وهي تشعر أيضا بالسرور لأنها قامت بتوحيد نظام الأجور، من خلال نظام تسويات مقر العمل وتصنيف الوظائف. وفيما يتعلق بأنشطة تحديث النظام الموحد، وضعت إطارا متكاملا لإدارة الموارد البشرية، والذي سيؤدي إلى إعادة دراسة نظام الأجور والبدلات، والذي لم يتطور قط منذ إنشاء المنظمة، إذا ما استبعدنا تنقيحا جزئيا في نهاية الثمانينات. وقد أسهمت اللجنة أيضا في الفكر المتعلق بإيجاد توازن بين الجنسين، ووسائل التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، ومتابعة السلوك المهني.

٧ - وفيما يتعلق بالدراسة التي ستكون اللجنة موضوعا لها، أعرب السيد عمر عن اعتقاده بأن تقريرا دوريا ، يتيح الفرصة للانتقادات، سيكون مفيدا. وقد أصدرت اللجنة عددا كبيرا منها منذ عشر سنوات بغية تحسين سير أعمالها وأساليب عملها، وهو ما تُرجم إلى ابتكارات عديدة تبنتها بانتظام الدول الأعضاء. ويجب مع ذلك لكي تكون هذه الدراسة بناءة أن تستجيب للأهداف المحددة بوضوح. وحتى في أحدث هذه التقارير، حرصت اللجنة على الحفاظ على المبادئ الأساسية التي حددتها الجمعية العامة، وهي استقلالها وسلطتها في اتخاذ القرار وتكامل نظامها الأساسي. وتعتبر هذه المبادئ أساسا لسير أعمال اللجنة وفعاليتها وأساس سلطتها. وهناك عامل آخر يتعين احترامه يتمثل في ضرورة أن يبقى اختيار أعضاء اللجنة من اختصاص الدول الأعضاء.

٨ - وأكد السيد عمر أن النظام الموحد يستمد قوته من التأييد الذي يحصل عليه من الدول الأعضاء. وأكد أن اللجنة ستواصل تزويد المنظمة بالتوجيهات والسياسات والأدوات اللازمة للاضطلاع بمهمتها وبأن تكفل توافر خدمات خدمة مدنية دولية حديثة وصلبة، قادرة على الاستجابة لمتطلبات مردودية العالم الحديث. وقال إن اللجنة ستحرص على تشجيع قدرة الموظفين على التكيف والتنقل، وتعزيز الشعور بالانتماء إلى كيان موحد، وبالتالي الحرص على النتائج والشعور بالمسؤولية، وتدعيم العناصر الكفيلة بدعم الموظفين عند الاضطلاع بمهامهم. وفي النظام العالمي الجديد، تتطور الولايات الممنوحة لمنظومة الأمم المتحدة باستمرار وتتطلب منها تحقيق المزيد من النتائج بموارد أقل، ومن هنا تنبع ضرورة توفير موظفين ذوي كفاءة عالية، يتعين اختيارهم على أسس صارمة وغير سياسية، ومكافأتهم عند استحقاقهم لذلك، ومساءلتهم عن أعمالهم.

٩ - **السيد ولد داده** (موريتانيا): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية فأشار إلى صعوبة مهمة اللجنة، التي يتعين عليها التوفيق بين المصالح التي تكون متباينة أحيانا، وشدد على ضرورة الحفاظ على استقلالها.

١٠ - **السيدة إبراهيموفا** (قيرغيزستان): تحدثت باسم مجموعة الدول الآسيوية فقالت إن اللجنة قد عملت منذ إنشائها على إقامة نظام رشيد للأجور وكفيل بجعل الأمم المتحدة رب عمل يتمتع بالجاذبية. وذكرت الإنجازات الرئيسية للجنة، وأكدت أنه بالرغم من التغيرات العميقة للخدمة المدنية الدولية وللعالم منذ السبعينات، فإن اللجنة قد نجحت في تعزيز تماسك النظام الموحد.

١١ - **السيد بيتريتش** (سلوفينيا): تحدث باسم مجموعة دول شرق أوروبا، فقال إن لجنة الخدمة المدنية الدولية، التي أنشئت لتنسيق شروط الخدمة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تطبق النظام الموحد، قد نجحت في ذلك بالتوفيق بين شواغل مختلف الأطراف المعنية. وقال إنها كهيئة تقنية ومستقلة، قد اضطلعت بعمل هام للتوحيد في مجال تصنيف الوظائف وإعادة تشكيل نظام الأجور ومعادلة القوة الشرائية. وقال إن سلوفينيا تشدد بصفة خاصة على الدور

الأساسي الذي يتعين على اللجنة الاضطلاع به في مجال تحديث ممارسات إدارة شؤون الموظفين بالمنظمة.

١٢ - **السيد فونسيكا** (البرازيل): تحدث باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فأكد أن أعمال اللجنة كانت بالتأكيد ضرورية بالنسبة لمسؤولي إدارة الموارد البشرية لمنظومة الأمم المتحدة، ولكنها أثرت أيضا على إدارة الموارد البشرية في عدد كبير من نظم الخدمة المدنية الوطنية. وقد لجأت اللجنة إلى اعتماد قرارات أدت إلى تحسين شروط الخدمة لموظفي المنظمات التي تطبق النظام الموحد، وذلك بفضل إنشاء نظام تسويات مقر العمل وتحسين قواعد تصنيف الوظائف المطبقة على جميع أماكن العمل.

١٣ - واستطرد قائلا إن موظفي المنظمة يمثلون أثمن ما لديها من أصول. ولبلوغ أهدافها، يتعين على أي منظمة أن يتوفر لديها موظفون ذوي كفاءة عالية وحماس. وقد عرضت نائبة الأمين العام في الأسبوع الماضي تقريرا بشأن إصلاح إدارة الموارد البشرية، وردت في مقترحات تفصيلية بهذا الشأن. وقد وضعت اللجنة إطارا لإدارة الموارد البشرية، سيكون مرجعا لأي إصلاح مقبل في هذا المجال. ويتعين دراسة الوثيقتين بعناية في اللجنة الخامسة، وكذلك مشروع قواعد السلوك المطلوب من الموظفين الدوليين الالتزام بها.

١٤ - **السيد كاستروب** (ألمانيا): تحدث باسم مجموعة دول غرب أوروبا والدول الأخرى، فأكد أن الجمعية العامة قد عهدت إلى اللجنة برعاية موظفيها، والذين يعتبرون بتنوعهم الجغرافي واللغوي والثقافي أثمن ما تملكه المنظمة من أصول، كما تدلل على ذلك حصة نفقات الموظفين في الميزانيات، والتي تمثل أكثر من ٨٠ في المائة. ولجنة الخدمة المدنية الدولية والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة هما عمد النظام الموحد للأمم المتحدة في مجال الأجور والبدلات والإعانات الأخرى. وليس من السهل إرضاء الموظفين والمنظمات والدول الأعضاء في نفس الوقت وليس هذا هو دور اللجنة.

١٥ - واسترسل قائلا إن اللجنة قد اضطلعت بعمل رائد في مجال المساواة بين الرجال والنساء والتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية وتؤثر أعمالها على عدد من المنظمات التي لا تطبق النظام الموحد. وفي الذكرى الخامسة والعشرين لإنشائها، تعكف اللجنة على مسألة قواعد السلوك المطلوب من الموظفين الدوليين الالتزام بها ومسألة إطار إدارة الموارد البشرية. وستسعى، عند النظر في نظام الأجور والبدلات، إلى الاستجابة للاحتياجات المتزايدة التنوع للمنظمات في عالم في خضم التغيير. وقال إن مجموعة دول غرب أوروبا والدول الأخرى تود أن تحدد اللجنة أساليب مبتكرة لإدارة شؤون الموظفين، ونظام رشيد للأجور وقائم على التنافس، وأساليب لتشجيع ومكافئة الامتياز في السلوك المهني والكفاءات الإدارية.

١٦ - **السيد راو** (سيراليون): أعلن تأييده للبيان الذي أدلت به موريتانيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وأشار إلى أن داغ همرشولد اعتبر استقلال الخدمة المدنية الدولية كحجر الأساس لكل نظام دولي في المستقبل، وقال إن ولاية وأنشطة لجنة الخدمة المدنية الدولية تهدف إلى التوفيق بين شروط الخدمة العادلة والجذابة لموظفي المنظمات التي تطبق النظام الموحد ومتابعة تطبيق مبادئ وأهداف الأمم المتحدة. وإذا كانت توصياتها قد أثارت الاعتراض في بعض الأحيان، كما تدلل على ذلك بعض القضايا المرفوعة أمام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، فإنها قد حافظت على الرغم من ذلك وفي مواجهة مهام معقدة على استقلالها وموضوعيتها وكفاءتها الفنية العالية.

١٧ - **السيد جواييي** (ملاوي): أشار إلى أن لجنة الخدمة المدنية الدولية قد نجحت خلال مدة وجودها التي دامت ٢٥ عاما أن تحدد جوانب هامة لشروط الخدمة لموظفي الأمم المتحدة، وخاصة نظام تسوية مقر العمل، ونظام بدلي التنقل والمشقة، ومعايير تصنيف الوظائف، وأساليب متابعة السلوك المهني. وطورت كذلك إطارا لإدارة الموارد البشرية، مما يمثل مساهمة هامة لإصلاح النظام الموحد. وأشارت ملاوي، وهي تعرب عن ثنائها على اللجنة للمهمة التي تضطلع بها، والتي تحييها الجمعية العامة في كل سنة عندما تؤكد من جديد دورها المركزي في التنسيق، إلى نقطتين ينبغي أن تضعهما اللجنة في اعتبارها، وهما مشاركة الموظفين ونقاباتهم في تنفيذ المناهج الجديدة لإدارة الموظفين، وطرائق التدريب المستمر للموظفين.

١٨ - **السيد درويش** (مصر): أشار إلى أن لجنة الخدمة المدنية الدولية قد أعدت مناهج تقنية تستجيب للفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن يراعى في المقام الأول في استخدام الموظفين وتحديد شروط خدمتهم ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة. ومن المهم بالنسبة للمستقبل الحفاظ على استقلال اللجنة وموضوعيتها وكفاءاتها التقنية العالية.

١٩ - **السيد لوزينسكي** (الاتحاد الروسي): قال إنه يرى أن لجنة الخدمة المدنية الدولية قد اضطلعت بدور حاسم في تحديد النظام الموحد ودعمه وكذلك في تكامل الخدمة المدنية الدولية وتماسكها. وأضاف أن نشاطها سمح بإبعاد أي اتجاه للتنافس الضار فيما بين المنظمات لتعيين موظفي الفئة الفنية ذوي الكفاءات العليا وتحبيذ التجديد والتبادل للموظفين فيما بين المنظمات. وتعد أعمال المقارنة بين شروط الخدمة وتصنيف الوظائف التي تقوم بها أمانة اللجنة ذات حجية، حتى أننا نرى بصورة متزايدة العديد من المنظمات الدولية التي لا تطبق النظام الموحد تستلهمهم عند إعداد جداول مرتباتها وتصنيف وظائفها. وتلجأ الدول الأعضاء أيضا إلى قاعدة بيانات اللجنة ومعارفها المتخصصة عندما تقرر المبادئ والمعايير القابلة للتطبيق على خدمتها المدنية الوطنية.

٢٠ - وأردف قائلا إنه مما يبعث على السرور أن اللجنة تسعى لتحسين مناهج عملها، ولتنظيم طرائق للتنسيق مع روابط الموظفين، ولإبلاغ الوفود بصورة منتظمة بالجوانب التقنية الأكثر تعقيدا لعملها، مما يكسبها تأييد أغلبية كاسحة من الدول الأعضاء: فقد أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها الأخير بشأن هذا الموضوع الدور المركزي للجنة فيما يتعلق بتنظيم شروط الخدمة وتنسيقها في المنظمات التي تطبق النظام الموحد.

٢١ - **السيد حميد الله** (بنغلاديش): أيد البيان الذي أدلى به ممثل قيرغيزستان باسم مجموعة بلدان آسيا، فأشاد بلجنة الخدمة المدنية الدولية التي تمكنت، إزاء تنوع المنظمات والمؤسسات، من الاحتفاظ بالسمة الموضوعية والتقنية لأعمالها.

٢٢ - **الآنسة سانشيز** (كوبا): ركزت على مدى فائدة أعمال لجنة الخدمة المدنية الدولية، التي تمثل جهازا مستقلا يضطلع بمهمة معقدة، بالنسبة للجنة الخامسة.

٢٣ - **السيد حسن** (نيجيريا): قال، متحدثا باسم مجموعة ال٧٧ والصين، إن اللجنة، بدعمها لمسألة النظام الموحد، وبمساعدة المنظمات في الاضطلاع بولاياتها في ظل موارد محدودة، قد كسبت تأييد الدول الأعضاء وتعاونها.

٢٤ - **السيد كيندال** (الأرجنتين): أيد ما ذكرته البرازيل باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأشاد بحرفية اللجنة ونزاهتها.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/55/5 (المجلدات الأول، والثالث، والرابع، وAdd.1 إلى 12، وA/55/80 وAdd.1، وA/55/380 وAdd.1، وA/55/364، وA/55/487)

٢٥ - **السيدة ميرشانت** (النرويج): أيدت الموقف الذي أعربت عنه فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. قالت إن وفدها يعرب عن استنكاره لتأخر تقديم بعض التقارير التي يجب أن ينظر فيها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأعربت عن تأييدها الكامل لأعمال مجلس مراجعي الحسابات وأشاد بجودته. ولاحظ مع الارتياح أن تقريرين منفصلين قد قدما عن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا ويرى أنه من المطمئن معرفة أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ستتابع تطبيق توصيات مراجعي الحسابات وتوصيات فريق الخبراء المعني بتقييم كفاءة أنشطة وأداء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وخاصة فيما يتعلق باستخدام قاعات المحاكم ومراقبة التكاليف المتعلقة بالدفاع. وأعربت النرويج عن سرورها لملاحظة أن ٦٩ في المائة من توصيات المجلس قد طبقت بالكامل وأن ٢٦ في المائة منها في طور التطبيق. بيد أنها تشاطر اللجنة الاستشارية الرأي الداعي إلى أن تحرص كافة الأطراف المعنية على إعداد تقارير واضحة ومحددة في الآجال المطلوبة من أجل تسهيل عملية التحقق من التقارير وتقديمها.

٢٦ - وأضافت قائلة إن الوفد النرويجي يعرب عن قلقه بشأن تحفظ المجلس فيما يتعلق بالبيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وجامعة الأمم المتحدة، فإن الدافع إلى تحفظه فيما يتعلق بالمنظمات الثلاث الأولى جاء نتيجة لعدم تمكن المجلس من الحصول على وثائق مراجعة كافية. وأعرب الوفد عن قلقه أيضا إزاء حقيقة أن المجلس قد حصر نطاق مراجعته لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسبب وجود فروق غير مبررة يبلغ مجموعها ١١,١ مليون دولار لوحظت عند إجراء التسويات المصرفية. وقالت إنه يعرب عن موافقته على توصية اللجنة الاستشارية القاضية بضرورة تصحيح هذه المخالفات ويشاركها الرأي في أن الجمعية العامة لا ينبغي أن تبت في البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان طالما أن هذه المسائل لم تعرض على مجالس الإدارات المعنية حتى تتخذ التدابير اللازمة.

٢٧ - ويوافق الوفد النرويجي أخيرا على أنه ينبغي تعزيز قدرات الشركاء التنفيذيين في مسألة إدارة البرامج من أجل تحسين تنسيق الممارسات المتعلقة بوضع الميزانيات والتقارير، وتشجيع مراجعة الحسابات وتدابير التحقق.

٢٨= - تولى السيد بارك هاي - يون (جمهورية كوريا)، نائب الرئيس، الرئاسة.

٢٩ - **السيد أور** (كندا): تحدث أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فلاحظ أنه قد طُلب، في قرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، أن تقدم تقارير مراجعي الحسابات بحيث تكون متاحة للجنة الاستشارية كحد أقصى في اليوم الأول من شهر حزيران/يونيه الذي يلي نهاية السنة المالية التي تتعلق بها التقارير. ومع التقدم التكنولوجي الذي تحقق خلال الخمسين سنة الماضية، كان يمكن تقصير مهلة تقديم التقارير ولكن العكس هو ما حدث. وأكد أن حداثة المعلومات المالية تشكل سمة أساسية للمحاسبة الجيدة وأنها لكي تكون مفيدة، لا بد أن تصل إلى صانعي القرار قبل أن تفقد أهميتها،

وطلب السيد أور أن تقدم تقارير المراجعة إلى اللجنة الخامسة في أقرب فرصة ممكنة.

٣٠ - وأشار إلى أن البيانات المالية تشكل عنصرا هاما في دورة التخطيط والميزنة والنفقات، وأعرب ممثل كندا عن دهشته لعدم قيام مجالس إدارات الصناديق والبرامج بدور أكثر فعالية في دراسة التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة والموافقة عليها، في حين أنها هي التي توافق على الخطط والميزانيات. وقال إنه يعتبر أن هذا الدور المحدود لمجالس الإدارات هو السبب في الوضع الحالي، مما حمل مجلس مراجعي الحسابات إلى إبداء تحفظات بشأن البيانات المالية لأربعة كيانات. وأعرب عن تأييده لتوصيات اللجنة الاستشارية ولكنه يرى أنه يجب القيام بأكثر من ذلك. وفضلا عن ذلك، أكد من جديد النداء الذي وجهته الوفود التي يمثلها قبل سنتين الداعي إلى أن تقوم المنظمات التي لا تموَّل أنشطتها من الميزانية العادية بتقديم بياناتها المالية المراجعة إلى مجالس إدارتها، عن طريق اللجنة الاستشارية، وليس إلى اللجنة الخامسة.

٣١ - وقال إن الوفد الكندي يرى كذلك أنه ينبغي تقليل عدد الجداول والبيانات المالية التي تقدمها المنظمات. وأضاف أنه حسب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، تتألف سلسلة كاملة من البيانات المالية من أربعة بيانات رئيسية. ولاحظ الوفد مع الارتياح أن تقارير مجلس مراجعي الحسابات قد ركزت مرة أخرى على المسائل الإدارية، في حين أنها كانت تركز في الماضي بصفة أساسية على الالتزام بالولايات. وقال إن مراجعة تحرير العقود على نطاق المنظومة يوضح أن هذه المسألة تظل مثيرة للقلق؛ بيد أنه من المشجع ملاحظة أن شعبة المشتريات بالأمم المتحدة تفتح الطريق لاستخدام الإنترنت وتطبيق عملية تقديم العطاءات بشفافية لكفالة الوصول العادل والمتساوي إلى منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن أمله في أن تحتذي المنظمات الرئيسية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بهذا المثال.

٣٢ - واسترسل قائلا إن الوفد يشيد بتقديم مراجعي الحسابات لبيانات مالية منفصلة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وأضاف أنه بما أن ميزانيتي هاتين المنظمتين يتم إقرارهما على أساس سنوي، فإنه ينبغي أن تقدم البيانات المالية سنويا كذلك. وفي الختام، طلب السيد أور إلى مراجعي الحسابات تقديم معلومات تكميلية بشأن مبلغ قدره ٧ ٦٦٠ ٠٠٠ دولار الوارد في البيانات المالية لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، والذي استخدم لتمويل مشتريات جرت خلال ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. فإذا كان لا ينبغي أن يقيد هذا المبلغ بصفة شرعية في البيانات المالية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، فإنه كان ينبغي أن يعاد إلى الدول الأعضاء، وفقا للممارسة السائدة.

٣٣ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال، معربا عن تأييده للملاحظة التي أبداها ممثل كندا، إن الأمل يحدوه في أن يقدم المراقب المالي للجنة الخامسة البيانات المالية المتعلقة بمنظمة الأمم المتحدة، وهو ما سيبرز مسؤوليته على نحو أفضل. وأضاف أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية يولي أهمية قصوى لتقارير مراجعي الحسابات إذ أنها تمكن الدول الأعضاء من تكوين فكرة شاملة عن الحالة المالية للمنظمة وعن الأنشطة التي تضطلع بها وعن هيئاتها الفرعية ومؤسساتها المتخصصة. وأعرب عن أسف الوفد البالغ لكون أغلب تلك التقارير تأخر نشرها مما لم يتح للوفود الوقت الكافي للاطلاع عليها وتحليلها. وأعرب عن أمل الوفد في الحصول على ضمانات تكفل تصحيح ذلك الوضع. وقال إن دور اللجنة يشكل أحد العناصر الأساسية لما يتم بذله من مجهودات في الوقت الراهن في سبيل تحسين الإدارة المالية وتعزيز المساءلة في أوساط الموظفين على شتى أصعدة المنظمة.

٣٤ - وأعرب عما يشعر به وفد الولايات المتحدة من ارتياح عام إزاء ملاحظة اللجنة لما تم إحرازه من تقدم في عدد من المنظمات على مستوى الإدارة المالية والرقابة الداخلية. ويرجع ذلك التقدم، في رأي الوفد، إلى الضغوط التي مارستها آليات الرقابة (كمجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية وأفرقة الرقابة الداخلية، واللجنة الخامسة). غير أن الوفد يشعر بالأسف إزاء عمل المراجعين إذ كان عليهم التنبه إلى بعض حالات سوء الإدارة أو عدم تطبيق توصياتهم السابقة، ويأمل الوفد أن تواصل المنظمة تحسينها للإدارة المالية وأن تحرص بشكل منتظم على طلب التوضيحات في حالة وقوع مخالفات.

٣٥ - وأضاف أن الولايات المتحدة تأسف مرة أخرى لكون آراء مراجعي الحسابات فيما يتعلق بأربع هيئات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة كانت مشفوعة بتحفظات. ذلك أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لم تتمكن من تقديم المستندات المتعلقة باستخدام مبالغ وصل إجماليها إلى ٨٣٥ مليون دولار قدمت لها في إطار مشاريع نفذتها البلدان وأن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لم يقدم حتى الآن توضيحات بشأن نفقات بلغت ١٧,٩ مليون دولار ويرجع تاريخها إلى ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة النفقات التي تحملها صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار التنفيذ الوطني والتي تغطيها تقارير مراجعة الحسابات لم تتجاوز ٥٠ في المائة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وهذا أمر يستدعي بعض التوضيح. وفيما يتعلق بجامعة الأمم المتحدة، تشير اللجنة إلى مبلغ هائل من المساهمات كانت مستحقة منذ خمس سنوات بل عدة سنوات في بعض الحالات. وتدل جميع هذه الملاحظات عن سوء الإدارة المالية. فمن اللازم أن تشكل جميع النفقات الخاصة بالمشاريع التي تنفذها البلدان موضوع تقارير مؤكدة وقابلة للتحقق منها. ويعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الخصوص عن مساندته الكاملة للتوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية والتي يتعين على الجمعية العامة بموجبها ألا تصادق على البيانات المالية للمنظمات المعنية فيما يتعلق بالفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ما لم تؤكد لها اللجنة أن المشاكل قد حُلت أو أن تقدما مرضيا قد أُحرز في ذلك الاتجاه. ويساند الوفد أيضا توصية اللجنة التي يتعين على الأمين العام وفقا لها أن يطلب إلى مجالس الإدارات المعنية جعل موظفي الإدارة في المنظمات مسؤولين عن تنفيذ التدابير التصحيحية.

٣٦ - وقال إن وفد الولايات المتحدة الأمريكية ينتابه القلق أيضا إزاء حالة عدم الاستقرار المالي الظاهرة للعديد من المنظمات التي تتجاوز نفقاتها مواردها. وتلك المنظمات ملزمة باتخاذ تدابير بغرض تفادي حدوث عجز من ذلك القبيل في المستقبل. كما أن الوفد منشغل لكون العديد من هيئات الأمم المتحدة لا تطبق الإجراءات السارية فيما يتعلق باختيار الاستشاريين ويعتبر، أي الوفد، أنه من غير المقبول أن بعض تلك الهيئات لا تقيِّم عمل الاستشاريين أو لا تتوفر على الوسائل اللازمة للقيام بذلك. ويذكر الوفد في هذا الصدد كلا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

٣٧ - وأضاف أنه فيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة فإن الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بالقلق إزاء بعض الملاحظات المتعلقة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل وخاصة التأخر الحاصل في مجال إغفال العناصر اللازمة للتمكن من الإعداد السريع للبيانات المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة. ومن غير المقبول أيضا أن لا يتيح نظام المعلومات الإدارية المتكامل إمكانية حفظ البيانات، مما يؤدي إلى تراكم المعلومات ويهدد بعرقلة النظام. ويأمل الوفد في أن تركز

اللجنة والأمانة على مسألة تطبيق مختلف نماذج نظام للمعلومات الإدارية المتكامل.

٣٨ - واستطرد قائلا إن وفد الولايات المتحدة الأمريكية يشعر بالارتياح إزاء كون مجلس مراجعي الحسابات شرع في تحليل فعالية خدمات الرقابة الداخلية. ولاحظ الوفد أنه من اللازم تحسين أساليب عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وخدمات الرقابة الداخلية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وأعرب عن أمله في معرفة ما تم تحقيقه في هذا المجال.

٣٩ - وفيما يتعلق بتعيين المحكمين والمستشارين الخارجيين من قبل شعبة الشؤون القانونية، قال إن وفد الولايات المتحدة لاحظ أن المستشارين في بعض الحالات باشروا أعمالهم قبل توقيع عقود تعيينهم. ويأمل الوفد في الحصول على توضيحات بهذا الشأن. وأشار مراجعو الحسابات إلى أن الخدمات التي قُدمت من قبل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لمؤتمر عقده الموئل في أيار/مايو ١٩٩٩ لم تسجل في حسابات تلك المنظمة إلا بعد مضي سبعة أشهر. ويود وفد الولايات المتحدة معرفة ما إذا كان الأمر يتعلق بإجراء معتاد وما إذا كان الموئل في هذه الحالة قد دفع المبالغ التي بقيت في ذمته.

٤٠ - واسترسل قائلا إن وفد الولايات المتحدة يلاحظ بارتياح أن تقريرين مختلفين تم إعدادهما فيما يتعلق بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ويقترح أن تعاود اللجنة الخامسة تناول هذين التقريرين أثناء دراستها لمشروعي الميزانية الخاصين بالمحكمتين. ويلاحظ وفد الولايات المتحدة أن التقرير المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يركز بصفة رئيسية على مسألة تنفيذ ولاية المحكمة بينما يتمحور التقرير المخصص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشكل أكبر حول الجوانب الإدارية ومسائل التنظيم. وينبغي لمراجعي الحسابات أن يتبنوا في المستقبل نهجا أكثر تماسكا فيما يتعلق بالتقرير الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ويلاحظ وفد الولايات المتحدة أن مكتب المدعي العام لم يبرر استخدامه للمبالغ الكبيرة من السلف التي تلقاها في حسابه الخاص بالسلف المؤقتة. ويود الوفد معرفة التدابير التي تم اتخاذها بغرض تصحيح ذلك الوضع الذي يعتبره غير مقبول. ويلاحظ أيضا أن غياب قضاة الدوائر الابتدائية أدى إلى تأخير الجلسات. ويلاحظ فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المعدل المتدني في مجال استخدام قاعات الجلسات واستقدام العديد من الشهود إلى لاهاي لم يمثلوا قط أمام المحكمة. وإذ يعرب الوفد عن وعيه بما يطبع أنشطة المحكمة من تعقد، فإنه يعتقد أنه من الممكن تنظيم إجراءات المحاكمات بشكل أفضل. ويود الحصول على توضيحات في هذا الصدد.

٤١ - وفيما يتعلق بالتقارير الأخرى، قال إن وفد الولايات المتحدة يعرب عن سروره لكون الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات شهدت تحسنا هائلا في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ولكنه يعرب عن أسفه في نفس الوقت لكون أنشطة الرقابة والتقييم المتبعة في تلك المنظمة غير منتظمة. ويود معرفة ما إذا تم اتخاذ تدابير بغرض إصلاح ذلك الوضع بشكل يتيح للدول الأعضاء إمكانية تحديد أثر الموارد المخصصة للبرامج. ويظهر التقرير المخصص لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن الموارد كانت أكبر من النفقات في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ على خلاف الفترة المالية السابقة وأن معدل تنفيذ البرنامج لا يزال بالمقابل أقل من ٨٠ بالمائة. ويود وفد الولايات المتحدة الأمريكية معرفة التدابير التي اتخذتها اليونيسيف لضمان إنجاز الأهداف التي سطرتها في برنامجها المتعلق بالفترة المالية الجارية.

٤٢ - ومضى يقول إن الوفد إذ يلاحظ أن نظاما للمعلومات الإدارية أُنشئ في مركز التجارة الدولية بتكلفة

ناهزت ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لم يتم تشغيله حتى الآن، ويود معرفة التدابير المتخذة من قبل إدارة المركز بغرض الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها لاتخاذ قراراته.

٤٣ - واسترسل قائلا إن وفد الولايات المتحدة لاحظ أن مراجعي الحسابات اكتشفوا، أثناء مراجعتهم لحسابات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، خللا يرجع إلى خطأ في الإعلان المتعلق بإجمالي أصول الوكالة. ويود الوفد معرفة الكيفية التي تمت بها تسوية تلك المشكلة.

٤٤ - وأضاف إن الوفد سُر لمعرفة أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حققت الهدف الذي حددته لنفسها فيما يتعلق بمعدل تقارير مراجعة الحسابات المقدمة من قبل شركائها التنفيذيين ويحث المفوضية بقوة على مواصلة مجهوداتها في هذا الاتجاه. غير أن القلق ينتابه إزاء عدم كفاية فصل المسؤوليات في مجال الإدارة المالية في المكاتب الخارجية التابعة للمفوضية. ويلاحظ فيما يتعلق بمكتب خدمات المشاريع أن ثمة نقص في مؤشرات الأداء، في حين أن أنشطة المكتب القابلة للقياس متعددة. ويود معرفة ما إذا كان قد تم بذل مجهود في هذا المجال.

٤٥ - وقال ممثل الولايات المتحدة إنه يود مرة أخرى تأكيد الطلب الذي يقدمه وفد بلده كل سنة ويتعلق بمدة ولاية مراجعي الحسابات المحددة بثلاث سنوات في حين أن الميزانية مدتها سنة واحدة. ومن المنطقي، على حد رأيه، التوفيق بين ولاية مراجعي الحسابات والمدة الفعلية للميزانية. وأعلن في الختام أنه يؤيد ما أعربت عنه اللجنة الاستشارية من آراء ويأمل في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات دون تأخير.

٤٦ - **السيدة سانشيز** (كوبا): قالت إن وفد بلادها راض بشكل عام عن نوعية تقارير مجلس مراجعي الحسابات ويعرب عن ارتياحه بصفة خاصة لكون المحكمتين الجنائيتين الدوليتين صدر بشأنهما تقريران منفصلان. غير أنها تأسف لعدم التطبيق الكامل لتوصيات المجلس السابقة. كما أعربت عن استغرابها لكون اللجنة شرعت رسميا في دراسة بند بجدول الأعمال لم تنشر جميع الوثائق المتعلقة به. وأعربت عن رغبتها في ألا تتم دراسة البند ١١٥ من جدول الأعمال في جلسة رسمية إلا بعد نشر جميع الوثائق المتعلقة به.

٤٧ - تولت السيدة دينتش (كرواتيا)، نائبة الرئيس، الرئاسة.

٤٨ - **السيد بارك هاي - يون** (جمهورية كوريا): قال إن وفد بلده يشعر بالارتياح إزاء تقديم تقريرين منفصلين فيما يتعلق بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ويشعر بالأسف في نفس الوقت لتأخير نشر تقارير مراجعي الحسابات رغم الطلبات المتكررة التي تقدمت بها اللجنة. وأضاف أن دور المجلس في سياق عملية الإصلاحات الجارية في منظمة الأمم المتحدة يتعاظم من حيث الأهمية. وإن الوفد الكوري ليعرب عن ارتياحه لذلك وعن ارتياحه أيضا لتعزيز التنسيق بين مختلفي هيئات التحقق خارجية كانت أم داخلية. ويؤيد الوفد بوجه عام توصيات كل من مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٤٩ - واسترسل قائلا إن الوفد الكوري يولي أولوية عليا لمسألة إصلاح نظام الشراء. ويعلن الوفد عن قلقه إزاء كون عدد من الصناديق والبرامج تواصل عدم تطبيقها للقواعد المالية التي تحكم نظام الشراء. ويعرب الوفد بصفة خاصة عن أسفه للأسلوب السيئ الذي تدار به العقود ولعدم احترام الإجراءات المتعلقة باختيار الموردين، وللاستخدام المفرط للإجراءات العاجلة، ولعدم التحقق من تنفيذ العقود قبل صرف الأموال. ويشير الوفد في هذا الخصوص إلى أنه من

المهم تعزيز أساليب الرقابة الداخلية في هذه المجالات وتحسين التخطيط في ميدان الشراء.

٥٠ - وأضاف أن الوفد الكوري لا يزال يشعر بالقلق إزاء تكلفة إجراءات التحكيم المستخدمة في مجال الشراء. فقد أصبحت المنظمة مدينة بمبلغ قدره ١٢,٢ مليون دولار نتيجة أربع قضايا تحكيم بحمت أساسا عن خلل في صياغة وتفسير وتنفيذ العقود. ويأسف الوفد الكوري أيضا لما يعتري عملية اختيار المحكمين والمستشارين الخارجيين من نقص في الشفافية، ويوافق على ما أصدرته اللجنة من توصيات في هذا الصدد. ويعرب الوفد عن ارتياحه إزاء عملية المراجعة الأفقية لدى منح العقود وتطوير ممارسة المراجعة أثناء التنفيذ. ويؤيد ملاحظات اللجنة الاستشارية التي تحث الصناديق والبرامج على مواصلة وضع وتحسين معايير الأداء الكفيلة بتيسير مهمة المراجعين.

٥١ - وقال إن الوفد الكوري يأسف لكون آراء مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالبيانات المالية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وجامعة الأمم المتحدة لا تزال مشفوعة بالتحفظات. وينبغي ألا تعتبر التحفظات عنصرا طبيعيا من عناصر المراجعة وأن تتريث الجمعية العامة في الموافقة على البيانات المالية لتلك المنظمات إلى أن تتيقن من اتخاذ إجراءات بشأنها، كما أوصت اللجنة الاستشارية بذلك. ويعرب الوفد عن ارتياحه إزاء معدل التوصيات المطبقة أو التي يجري تطبيقها. ويؤيد إقامة آلية فعالة لمتابعة توصيات اللجنة ويؤيد بشكل خاص تعيين موظفين مكلفين بمتابعة كل توصية.

٥٢ - **السيد تانغ غوانغيتنغ** (الصين): أعرب عن أمله في نشر تقارير اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات بجميع اللغات قبل بداية دورة الجمعية العامة حتى يتسنى للدول الأعضاء أن تنظر فيها حسب الأصول. وأشار إلى أن مراجعي الحسابات قد شفعوا رأيهم بتحفظات فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وجامعة الأمم المتحدة، وقال إنه يرى مثل اللجنة الاستشارية أنه لا ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ أي قرار بشأن حسابات هذه الهيئات الأربع بشأن ميزانية فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ما لم تتخذ التدابير اللازمة. وقال إن الوفد الصيني يشعر بارتياح لزيادة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛ إذ لم تعد هناك سوى عشر توصيات غير منفذة، بعضها لم ينفذ بسبب تغير الظروف التي كانت تبررها. وأعرب عن أمله في أن يواصل المجلس بذل جهوده لتنفيذها. ويوافق الوفد الصيني على رأي مراجعي الحسابات وتوصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بإجراءات التحكيم الناشئة عن بعض المعاملات. وأعرب عن أمله في أن يعد الأمين العام تقريرا عن متابعة توصية المجلس بهذا الشأن حتى يتسنى للجنة الاستشارية أن تنظر في هذه المسألة في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠١. وأعرب أيضا عن أمله في الحصول على بيانات مفصّلة بشأن مسألة إجراءات التحكيم خلال الاجتماع السنوي الذي تعقده اللجنة الاستشارية للنظر في تمويل عمليات حفظ السلام.

٥٣ - **السيد غانغان** (رئيس لجنة مراجعة الحسابات بالفلبين): قال في حديثه باسم أعضاء مجلس مراجعي الحسابات إنه قد أحاط علما بإمعان بالتعليقات المتعددة التي أُدلي بها بشأن نشر تقريرين منفصلين بشأن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وأشار إلى أن المجلس قد اتخذ التدابير اللازمة لإعداد التقريرين وفقا لنهج متماثل. وفيما يتعلق بالبند الآخر الذي تناولته الوفود وهو متابعة توصيات

المجلس، قال إن المراجعين يعتبرون موقف المنظمات موقفا إيجابيا.

٥٤ - وردا على الملاحظات التي أبداها ممثل الولايات المتحدة بشأن تعيين الاستشاريين، قال السيد غانغان إن المجلس سيعود إلى تناول هذه المسألة في تقاريره المقبلة. وردا على سؤال طرحه ممثل كندا بشأن لجوء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى استخدام وثائق الالتزام بنفقات لتجنيب قيود دائنة تبلغ ٠٠٠ ٦٦٠ ٧ دولار عن ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، أوضح أن المجلس يعتبر أن الأمر يتعلق فعلا بالتزامات لميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وقال إن ما لا مبرر له في المقابل كان هو استخدام وثائق الالتزام أي استخدام وثائق لا تقتضي تقديم عطاءات. وأكد السيد غانغان أن المجلس سينظر عن كثب في جميع الالتزامات غير المصفاة التي تظهر في الحساب الختامي لفترة السنتين وسيحرص على إعلان أي فائض أو أي عجز يسجل حسب الأصول.

٥٥ - وذكر السيد غانغان، فيما يتعلق بالقلق الذي أثارته التحفظات التي أبداها مراجعو الحسابات في رأيهم بشأن البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، أن المجلس يؤيد تأييدا تاما توصية اللجنة الاستشارية التي تدعو الجمعية العامة إلى عدم اتخاذ أي قرار قبل تلقى ضمانات من المجلس. وفيما يتعلق بالسؤال المطروح عن استخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل، قال السيد غانغان إن الأمانة العامة أقدر على الرد عليه. وأضاف أنه من الأجدى أيضا التساؤل عن التأخر في تقديم تقارير المجلس إلى الأمانة العامة، إذ أحال المجلس إلى الجمعية العامة عددا من تقاريره في نهاية تموز/يوليه وبداية آب/أغسطس. وفيما يتعلق بمدة ولاية مراجعي الحسابات، قال إن المجلس يرى جعلها مطابقة لميزانية فترة السنتين سيسهل عملهم كثيرا.

٥٦ - تولى السيد بارك هياي يون (جمهورية كوريا) نائب الرئيس، الرئاسة مرة أخرى.

٥٧ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال ردا على الأسئلة التي طرحتها الوفود، إن ارتفاع نسبة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات يرجع إلى المشورة التي يسديها وإلى علاقات التعاون التي تقيمها المنظمات معه. وأضاف أنه مستعد شخصيا لعرض البيانات المالية للأمم المتحدة على مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية حسب الرغبة التي أبديت. وأوضح أن هذا الإجراء سيشمل في هذه الحالة، ممثلي الهيئات الأخرى الـ ١٥ التي يفحص المجلس حساباتها.

٥٨ - وفيما يتعلق بنظام المعلومات الإدارية المتكامل، قال المراقب المالي إن الأمانة العامة قد مضت قدما في تنفيذه كما سيتبين في التقرير الثاني عشر الذي سيصدر قريبا عن تنفيذه. وبحثت الأمانة العامة مع مجلس مراجعي الحسابات مسألة توحيد البيانات المالية على أمل أن ييسر العرض الجديد الذي سيستخدم بحلول نهاية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ عمل المراجعين.

٥٩ - وفيما يتعلق بتقديم فاتورة خدمات المؤتمرات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خلال اجتماع نظّمه الموئل، أوضح المراقب المالي أنه بدلا من أن يقدم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي فاتورة بعد انعقاد اجتماع ما بعدة شهور، فإنه سيقدم مسبقا من الآن فصاعدا فاتورة تتضمن ٩٠ في المائة من تقديرات التكاليف، على أن يحسب الرصيد المتبقي بعد الاجتماع. واستطرد قائلا إن التدابير قد اتخذت لضمان دفع الموئل مستحقات المكتب على وجه السرعة علما بأن هذه المعاملة لن تكون لها أي آثار مالية إذ أن الموارد المخصصة للاجتماع المذكور موارد من الميزانية العادية.

٦٠ - وفيما يتعلق بالمستشارين الذين شرعوا في أداء أعمالهم قبل التوقيع على عقودهم، قال إنه قد طلب إلى مكتب الشؤون القانونية أن يحرص على عدم تكرار هذه الحالة واتفق هذا الأخير مع شعبة المشتريات على النظر في العقود واعتمادها بوتيرة أسرع.

٦١ - وفيما يتعلق بالمبلغ المودع في حساب السلفة المؤقتة لمكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قال المراقب المالي إنه طلب أن تقدم إليه توضيحات لكنه لم يتلق بعد من المحكمة أي إجابة وافية. وأضاف أنه يبقي هذه المسألة قيد نظره وأنه سيتخذ التدابير اللازمة. وبصدد حضور قضاة الدوائر الابتدائية، أفاد أن النظام الداخلي قد عدل إذ يكفي حضور قاض واحد. وذكر بأن الأمم المتحدة لم تكن لديها أي وسائل للتدخل إذ أن القضاة لا يخضعون لسلطة الأمين العام. وفيما يتعلق بدورية تقارير المجلس، قال المراقب المالي إنه قد حان الوقت لتحديد ميزانية المحكمتين على مدى سنتين بدل مراجعة حساباتهما كل عام مما يؤدي إلى صدور عدد كبير من التقارير.

٦٢ - وبصدد التأخر في تقديم التقارير، قال المراقب المالي بأن هناك تقدما تكنولوجيا كبيرا منذ عام ١٩٤٦ كما لاحظ ذلك ممثل كندا لكن أنشطة الأمم المتحدة قد تطورت كثيرا وازدادت تعقيدا عما كانت عليه في ذلك الوقت.

٦٣ - **السيد رييسكو** (الأمين العام المساعد لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات): قال إنه يأسف إذ يجد نفسه مضطرا لتقديم اعتذار إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات عن التأخر في نشر بعض التقارير، ورحب بحرص اللجنة الخامسة على تطبيق قرار الجمعية العامة المتعلق بالالتزام بتقديم إيضاحات في حالة التأخير (الفقرة ٦ من القرار ٥٣/٢٠٨ باء). وأوضح أنه ينبغي لاحترام قاعدة الأسابيع الستة أن تقدم الوثائق التي يلزم نشرها قبل بدء الدورة الحالية للجمعية العامة إلى الإدارة في نهاية شهر حزيران/يونيه حتى تكون جاهزة قرب نهاية تموز/يوليه. لكن الإدارة لم تتلق حتى نهاية تموز/يوليه سوى ١٦,٥ في المائة من مجموع الصفحات التي ينبغي إعدادها من أجل الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة (أي ٢ ٦٠٠ صفحة من أصل ١٦ ٠٠٠ صفحة)؛ وتلقت ٦٣ في المائة من هذه الوثائق خلال الأشهر الثلاثة التالية، ولا سيما في شهر أيلول/سبتمبر. وكان لا بد من تطبيق نظام الأولويات في إعداد هذه الوثائق حسب التواريخ التي ينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة واللجان الرئيسية وليس حسب التواريخ التي تلقتها فيها الإدارة.

٦٤ - وأوضح الأمين العام المساعد أن أمانة مجلس مراجعي الحسابات مثلا قد تصرفت تصرفا مثاليا إذ قدمت التقارير في الآجال المحددة. والصعوبة كانت تكمن في عدد التقارير التي ينبغي إعدادها. وقد تسلمت الإدارة ١٣ تقريرا من أصل ٢١ تقريرا في بداية شهر تموز/يوليه، وقد نشر نفس العدد من التقارير بين بداية آب/أغسطس ونهاية تشرين الأول/أكتوبر أي في آجال يمكن اعتبارها معقولة. ووردت معظم الوثائق الأخرى التي تعادل ١ ٠٠٠ صفحة تقريبا في نهاية شهر أيلول/سبتمبر. ولكن نظرا لمجموعة من العوائق، لا سيما ضرورة ترجمة عدد كبير من مشاريع القرارات التي قدمتها إحدى اللجان الأخرى، تم بلوغ حد التشبع، ولذلك، فرغم تعبئة أقسام الترجمة التي واصلت العمل طوال عطلة نهاية الأسبوع لم يكن في الإمكان نشر أحد تقارير اللجنة سوى في صباح اليوم المطلوب فيه و لم يصدر تقرير آخر سوى في اليوم التالي لذلك اليوم. وقال الأمين العام المساعد إنه عازم على أن يبحث مع أمانة اللجنة الخامسة التدابير التي يمكن اتخاذها لتجنب تكرار حالة في المستقبل تطرأ كلما نظرت اللجنة الخامسة في بند جدول الأعمال المتعلق بتقارير مجلس مراجعي الحسابات.

٦٥ - **السيدة سانشيز** (كوبا): طلبت إلى إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات أن تقدم توضيحات خطية بشأن التأخر في نشر الوثائق.

٦٦ - **الرئيس:** قال إنه في حالة عدم وجود اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة قد أنهت مناقشتها العامة للبند ١١٥ من جدول الأعمال.

٦٧ - وقد تقرر ذلك.

٦٨ - **الرئيس:** أضاف في معرض حديثه عن البند ١١٨ من جدول الأعمال المعنون ''تخطيط البرامج'' أنه في حالة عدم وجود أي اعتراض، فإنه سيوجه رسالة إلى رئاسة اللجنة الثالثة، عن طريق رئيس الجمعية العامة، يطلب فيها إلى اللجنة الثالثة أن تنظر من جديد في البرنامج ١٩ (حقوق الإنسان) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ حتى تقدم إلى اللجنة الخامسة قبل حلول ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ توصيات واقعية بشأن هذا البرنامج.

٦٩ - **السيد شاندرا** (الهند) منسق المشاورات غير الرسمية بشأن البند ١١٨ من جدول الأعمال: قال إنه من المؤمل أن يحضر موظفون من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات خلال نظر اللجنة الثالثة لهذا البند حتى يجيبوا على الأسئلة التي قد تطرح.

٧٠ - رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.